

**كلمة لرئيس الحكومة اللبنانية، رفيق الحريري،  
أمام الدورة الـ 53 للجمعية العامة للأمم المتحدة  
نيويورك، 1998/9/24. \* [مقتطفات]**

[.....]

السيد الرئيس،

إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لجزء من الجنوب والبقاع الغربي يدفعنا إلى التأكيد مجدداً على وجوب أن تنفذ إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم 425 الذي يدعوها إلى الانسحاب الكامل دون قيد أو شرط من الأراضي اللبنانية حتى الحدود المعترف بها دولياً.

السيد الرئيس،

إننا ندعو مؤسسات المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية لتأمين تطبيق قرارات الشرعية الدولية وممارسة الضغط اللازم على الطرف المعتدي، لإنهاء أسباب هذا الصراع وإرساء أسس السلام العادل والشامل.

لقد دخلنا مع سائر الأطراف العرب مؤتمر مدريد، بأمل صادق في إحلال سلام عادل وشامل ودائم ينهي دورة العنف المستمرة في منطقتنا منذ خمسين عاماً.

وإذا كانت المفاوضات على المسار الفلسطيني تدور في حلقة مفرغة مع ما قد ينجم عن ذلك من أخطار واحتمالات قد تطيح كل آمال السلام، فإن المفاوضات على المسارين اللبناني والسوري توقفت كلياً بسبب الموقف المتعنّت للحكومة الإسرائيلية.

السيد الرئيس،

إننا نؤكد تمسكنا الدائم بالهدف السامي المتمثل في تحقيق السلام.

ولقد سبق أن أعلننا أن الوصول إلى هذا الهدف يكمن في التطبيق الكامل والفوري وغير المشروط لقرارات الأمم المتحدة. إننا نكرر في هذه المناسبة رفضنا المطلق لأي توطين للاجئين الفلسطينيين في لبنان وندعو المجتمع الدولي إلى زيادة تقديماته ومعوناته إلى وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم "الأونروا" وذلك إلى أن يتم تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة باللاجئين ولاسيما منها القرار 194.

وإننا، إذ نكرر تمسكنا بالسلام الشامل والعادل والدائم، نعلن أننا في لبنان وسورية مستعدون لاستئناف المفاوضات من النقطة التي توصلت إليها المناقشات وأننا على استعداد لتوقيع معاهدة سلام مع إسرائيل خلال ثلاثة أشهر شرط انسحابها من الجنوب والبقاع الغربي ومن الجولان السوري حتى خط الرابع من حزيران [يونيو] عام 1967.

إن التفاوض بهدف التوصل إلى السلام الشامل والعادل الذي أعلننا دائماً رغبته فيه، لا يمكن أن يتم إلا وفقاً للأسس التي انطلق منها مؤتمر مدريد وعلى قاعدة مبدأ الأرض في مقابل السلام، وفي مسارين متلازمين لا فصل بينهما هما مسار التفاوض اللبناني ومسار التفاوض السوري مع إسرائيل.

إن تلازم هذين المسارين هو قرار استراتيجي تمليه المصالح العليا للبلدين. وهذا التلازم يعزز فرص التوصل إلى السلام الشامل والدائم والعادل. ولقد أعلننا ونعلن اليوم أمام أعضاء الأسرة الدولية أن لبنان لن يوقع اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل كما أن سورية لن توقع اتفاق سلام منفرداً مع إسرائيل.

\* "النهار" (بيروت)، 1998/9/25.

إن لبنان وسورية كانا ولا يزالان ملتزمين بقرارات الشرعية الدولية. وكانا ولا يزالان ملتزمين السلام خياراً استراتيجياً.

والسلام الذي نعينه هو السلام القائم على العدل، الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها كاملة غير منقوصة.

[.....]

إن الأصوات التي ارتفعت أخيراً في منطقتنا بالدعوة إلى إقامة أحلاف عسكرية في المنطقة بحجة جبه تيارات فكرية معينة، ليست إلا محاولة لإعادة هذه المنطقة من جديد إلى مناخ المحاور والمواجهات التي أثبت التاريخ تكراراً أنها لا تعود على شعوبها بغير الإساءة والضرر، سوف تؤدي إلى نتائج سلبية بما في ذلك إعاقة عملية السلام.

السيد الرئيس،

طالما بقي الاحتلال قائماً والاعتداءات مستمرة، بقينا متمسكين بحقنا في المقاومة وفي استخدام كل الوسائل المشروعة التي لجأت إليها من قبل شعوب عانت مظالم الاحتلال وويلاته، فالمقاومة اللبنانية في الجنوب اللبناني والبقاع الغربي تمارس حقاً مشروعاً يؤيده ويقف وراءه الشعب اللبناني بأكمله.

إن الشعب اللبناني الذي قاوم الاحتلال ولا يزال، مثلما فعلت شعوب أخرى احتلت أراضيها، يناشد الأسرة الدولية العمل على مساعدته بكل الوسائل للإفراج عن أبنائه المحتجزين في سجون إسرائيل وفي المعتقلات التي تديرها إسرائيل في الأراضي اللبنانية المحتلة.

[.....]

السيد الرئيس،

إن لبنان اليوم ضحية ظلم مزدوج: فهو من جهة عرضة لاعتداءات مستمرة ومدمرة من إسرائيل لا يبررها إلا منطق التشبث بالاحتلال وذريعة الأمن الواهية. وهو من جهة أخرى يرى المجتمع الدولي عاجزاً عن إحقاق الحق الذي يعود إليه في تنفيذ القرارات العادلة الصادرة عن هذه الهيئة الدولية ولاسيما منها قرار مجلس الأمن رقم 425 لعام 1978 والذي ينص على انسحاب غير مشروط لإسرائيل من الأراضي اللبنانية.

إن لبنان الذي دفع ولا يزال يدفع منذ خمسين سنة ثمناً باهظاً لقيام إسرائيل، يعاني من ازدواجية في المعايير والمقاييس تحول دون تنفيذ القرار 425.

[.....]

إن رئيس الوزراء الإسرائيلي يدّعي أن إسرائيل ترغب في الانسحاب من لبنان، وأن لبنان لا يتجاوب مع هذا الطلب، وهذا بعيد كل البعد عن الحقيقة. إن إسرائيل تحاول دوماً أن توحى للمجتمع الدولي أنها بلد يرغب في السلام، وفي الوقت نفسه تعمل الحكومة الإسرائيلية الحالية بكل جهد لضرب عملية السلام وإجهاضها. فالشروط الإسرائيلية التي تضعها إسرائيل للانسحاب من الجنوب اللبناني وتطبيق القرار 425 لا وجود لها في هذا القرار. فهي تتصرف وكأن القرار 425 يعطيها حقوقاً على لبنان في الوقت الذي يعطي هذا القرار لبنان حقوقاً على إسرائيل. إسرائيل احتلت أرضنا منذ عام 1978، إسرائيل التي دخلت قرانا وبلداتنا ودمرتها وقتلت أطفالنا ونساءنا وشيوخنا، تأتي إلى هنا باسم رئيس وزرائها وتدّعي أنها ستانسحب وأن لبنان لا يرغب في ذلك. هل هذا من العقل بشيء؟

إننا نرغب في أن تنسحب إسرائيل فوراً وأن تطبق القرار 425 دون قيد أو شرط، والحكومة اللبنانية تقوم بواجباتها ومن يحاسبها هو الشعب اللبناني ومجلس النواب. ولكن إسرائيل لا تريد أن تقوم بما تعهدت به، لا ما تعهدت به مع الفلسطينيين، ولا ما تعهدت به مع المجتمع الدولي، ولا أن تستأنف المفاوضات من حيث توقفت لا مع لبنان ولا مع الدول العربية الأخرى.

شكراً سيدي الرئيس.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي

التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:

[http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)